

تزامناً مع تخفيض الفيدرالي الأمريكي الفائدة بربع نقطة لنطاق يتراوح بين 4 و4.25%.. وبنوك مركزية خليجية تواكب القرار

# «المركزي» يُخفّض سعر الخصم 25 نقطة أساس إلى 3.75%

مخالفت في قروض عقارية، لكن محكمة منعت ذلك. كوك كانت ضمن الأغلبية التي صوتت لصالح الخفض. ويأتي القرار في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى 4.3% في أغسطس، وهو الأعلى منذ أكتوبر 2021، وسط ركود في خلق الوظائف. كما أظهرت بيانات حديثة لمكتب إحصاءات العمل أن الاقتصاد أوجد قرابة مليون وظيفة أقل مما كان معلنًا سابقاً خلال العام المنتهي في مارس 2025.

## بنوك مركزية خليجية

في السياق ذاته، واكب عدد من البنوك المركزي الخليجية قرار الفيدرالي الأمريكي، وأعلن خفض الفائدة 25 نقطة أساس بعد قرار الفيدرالي، وخفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة الرئيسي المطبق على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس، من 4.15% إلى 4.40، وذلك اعتباراً من اليوم. وذكر مصرف البحرين المركزي، في بيان، أنه خفض سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.75%، على أن يسري القرار اعتباراً من اليوم الخميس، كما أعلن مصرف قطر المركزي، خفض سعر إعادة الشراء (الريسو) بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.60%.

## الذهب يُحلّق

من جهة أخرى، سجل الذهب أعلى مستوى له على الإطلاق بعد أن خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعه للسياسات النقدية. وارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 0.4%، ليصل إلى 3707.40 دولاراً لكل أونصة (الأونصة)، بينما انخفضت العقود الآجلة للذهب الأمريكي تسليم ديسمبر بنسبة 0.2% عند 3717.8 دولاراً.

- أكد التزامه بمواصلة نهجه المتدرج والمتوازن للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي
- جاهز للتحرك بمختلف الأدوات والإجراءات المناسبة لتعزيز الثقة في العملة الوطنية
- القرار اتخذ بعد قراءة المؤشرات الاقتصادية محلياً وعالمياً وتراجع الضغوط التضخمية
- زيادة فعالية أدوات التدخل في السوق النقدي.. وانفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي
- «المركزي» يحقق التوازن عبر تعزيز البيئة الداعمة للنمو المستدام في مختلف القطاعات
- تكريس الاستقرار النقدي والمالي لوحدات القطاع المصرفي ركيزة ثانية لتحقيق التوازن
- الفيدرالي الأمريكي يتوقع أن يكون هناك خفضان إضافيان خلال العام الحالي 2025

تجاه التوظيف قد زادت». وأظهرت توقعات الأعضاء المعروفة بـ «مخطط النقاط» أن غالبية المسؤولين يتوقعون خفضين إضافيين قبل نهاية 2025، مع تباين ملحوظ في الرؤى، حيث رأى تسعة أعضاء خفضاً واحداً إضافياً فقط، بينما توقع عشرة أعضاء خفضين، يربح أن يكونا في اجتماعي أكتوبر وديسمبر. وأشارت التوقعات إلى خفض واحد فقط في 2026، وهو أبطأ بكثير من تسعير الأسواق الذي يتقرب ثلاثة تخفيضات، بالإضافة إلى خفض آخر في 2027، مع اقتراب الفائدة من المستوى «الحادي» البالغ 3.7%.

ورغم التقديرات الأكثر تفاؤلاً بشأن النمو الاقتصادي مقارنة بتوقعات يونيو الماضي، فإن النظرة تجاه البطالة والتضخم بقيت دون تغيير. وجاء الاجتماع في أجواء مشحونة سياسياً، إذ يرى ترامب أن الفائدة المنخفضة ضرورية لإنعاش سوق الإسكان المتباطئ، وخفض تكاليف خدمة الدين الحكومي. وزادت حدة الجدل مع محاولة البيت الأبيض إقالة الحاكمة ليزا كوك (المعينة في عهد جو بايدن) على خلفية اتهامات بارتكاب



الاقتصادي «تباطؤ»، مع إضافة إشارة إلى أن تجربة نمو الوظائف تباطأت، وأن التضخم «ارتفع وظل مرتفعاً نسبياً»، وهو ما يضع هدفي الفيدرالي المزدوجين -استقرار الأسعار والتوظيف الكامل- في حالة من التضارب. وأضاف البيان «لاتزال حالة عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية مرتفعة، وترى اللجنة أن المخاطر السلبية

أما الحاكمان ميشيل بومان وكريستوفر والر، اللذان كان يتوقع احتمال اعتراضهما، فقد صوتا لصالح خفض الفائدة بربع نقطة، وجميع هؤلاء عينهم الرئيس دونالد ترامب، الذي ضغط مراراً على الفيدرالي لتسريع وتيرة خفض بخطوات أكبر وأكثر عدوانية. وجاء في البيان الصادر عقب الاجتماع أن النشاط

العمل الأمريكي، في تصويت جاء بأغلبية 11 مقابل صوت واحد - وهو مستوى أقل من الانقسام الذي توقعته وول سترت - خفضت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى نطاق يتراوح بين 4 و4.25%، وكان الحاكم الجديد ستيفن ميران هو الوحيد الذي عارض القرار، مطالباً بخفض بمقدار نصف نقطة.

ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي ما نسبته 94.3% من إجمالي الودائع. قرار الفيدرالي وفيما وافق مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأربعاء على خفض سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، وأشار إلى أن خفضين إضافيين قادمين قبل نهاية العام، وسط تزايد المخاوف بشأن سوق

بمواصلة نهجه المتدرج والمتوازن لتحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، كما أكد متابعته الحثيثة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية على الصعيدين المحلي والعالمي، ورسده الدقيق لاتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، وجاهزيته للتحرك باستخدام مختلف الأدوات النقدية في العملة الوطنية، وترسيخ البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

وأضاف «المركزي» اتساقاً مع ما تقدم، وضمن تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي، تشير البيانات إلى تباطؤ معدل التضخم من 3% في يوليو 2024 ليصل إلى 2.39% في يوليو 2025، علاوة على استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية. وعلى صعيد تطور المؤشرات النقدية والمصرفية كما في نهاية يوليو 2025، سجلت أرصدة وداائع المقيمين لدى الجهاز المصرفي نمواً سنوياً بنحو 4.2%، وقد شكلت

قرر بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3.75% بدلاً من 4% اعتباراً من تاريخ اليوم الخميس، وذلك للمرة الأولى منذ 19 سبتمبر الماضي. وقال «المركزي»، في بيان حصلت عليه «الأنباء»، أن القرار جاء في إطار متابعته المستمرة لتطور أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية في الأسواق الدولية، والتطورات الجوسياسية والسياسات التجارية العالمية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أداء الاقتصاد المحلي، وفي ظل ما تفرضه هذه التطورات من ضرورة استجابة السياسات حسب مقتضيات وظروف كل اقتصاد، وأخذاً في الاعتبار طبيعة اقتصادنا المحلي.

باتي ذلك التزاماً مع اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قراراً بخفض سعر الفائدة بنحو 25 نقطة أساس، ليصل سعر الفائدة الرئيسي لليلة واحدة إلى 4 - 4.25%.

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد بدأ اجتماعه السادس لهذا العام، على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء، بعد أن ثبتت أسعار الفائدة منذ بداية 2025 خشية تداعيات الرسوم الجمركية، لكن مظاهر ضعف سوق العمل جددت آمال استئناف التيسير النقدي، رغم مخاوف من أن يكون القرار مدفوعاً بضغط الرئيس دونالد ترامب. وكان الفيدرالي قد أبقى أسعار الفائدة دون تغيير منذ بداية العام، بعد أن خفضها 100 نقطة أساس في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة من 2024، وذلك في ظل ثبات التضخم عند مستويات مرتفعة أعلى المستهدف البالغ 2%، وتقييم صناع السياسة النقدية للتداعيات المحتملة للرسوم الجمركية.

في السياق ذاته، أكد «المركزي» الكويتي التزامه

فهد التركي: الزيادة هي الأكبر في تاريخه

## صندوق النقد العربي يضاعف رأسماله إلى 10 مليارات دولار

وقبل زيادته كان رأسمال صندوق النقد العربي يبلغ نحو 5 مليارات دولار. ويتم توزيع رأسمال بين الدول الأعضاء في الصندوق، حيث تعتمد قدرة الدول على الاستدانة من الصندوق على حصصها في رأس المال.

يذكر أن صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977.

قال المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي فهد التركي إن الصندوق ضاعف رأس ماله إلى 10 مليارات دولار، في خطوة تهدف إلى تعزيز قدرته على دعم الاقتصادات العربية. وأكد التركي لوكالة «رويترز» أن هذه الزيادة هي الأكبر في تاريخ الصندوق. وأضاف: «تعكس هذه الخطوة التزام الصندوق بتعزيز دوره في ظل التحديات الاقتصادية المتنامية».

يعزز قيمة تجارة السلع والخدمات بنحو 40% بحلول 2040

## «منظمة التجارة»: الذكاء الاصطناعي سيحدث تحولاً عالمياً

وسلط التقرير الضوء على كيفية تمكن الشركات من تقليل التكاليف في مجالات مثل اللوجستيات، والإمتثال التنظيمي، والاتصالات. وقال التقرير: «تقنيات الترجمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي يمكن أن تجعل التواصل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة، ما يفيد بشكل خاص صغار المنتجين وتجار التجزئة، من خلال تمكينهم من التوسع في الأسواق العالمية».

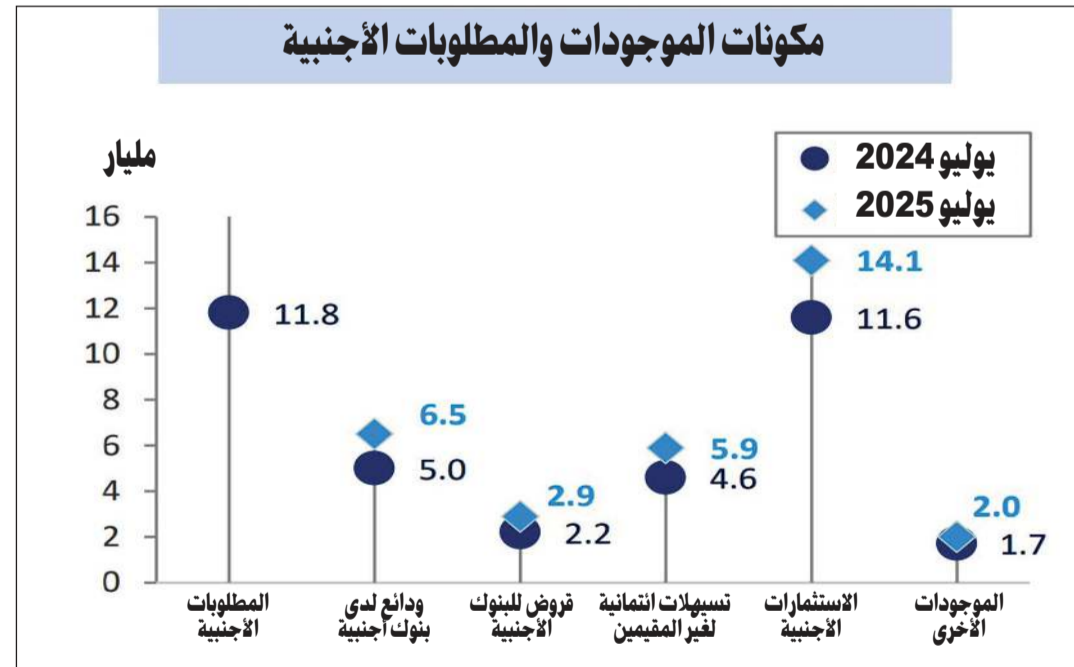
وأكد التقرير أن هذه التطورات يمكن أن تساعد في زيادة نمو الصادرات في الدول منخفضة الدخل بنسبة تصل إلى 11% شرط أن تقوم هذه الدول بتحسين بنيتها التحتية الرقمية. ومع ذلك، حذر التقرير من أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعيق الانقسامات القائمة إذا لم تصاحبه استثمارات موجهة وسياسات شاملة. وذكر التقرير أن «آثار تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي تثير مخاوف من أن كثيراً من العمال، وحتى اقتصادات كاملة، قد تتخلف عن الركب». ولضمان تقاسم فوائد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، شدد التقرير على أهمية وجود تجارة يمكن التنديب بها، ومدعومة بقواعد منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى خفض التعريفات الجمركية على المواد الخام الأساسية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك أشباه الموصلات.

وكالات: أعلنت منظمة التجارة العالمية أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز قيمة تجارة السلع والخدمات بنحو 40% بحلول عام 2040، ولكنه في المقابل قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاقتصادية إذا لم توضع له سياسات مناسبة. وذكر التقرير السنوي الصادر من منظمة التجارة العالمية، والذي يحلل الاتجاهات في النظام التجاري متعدد الأطراف، أن خفض تكاليف التجارة وتعزيز الإنتاجية يمكن أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في التجارة والناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040. ومن المتوقع أن ترتفع التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 34% و37%، في ظل سيناريوهات مختلفة، بينما قد يزداد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 12% إلى 13%. وقالت نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، جوانا هيل، في تعليقها على التقرير: «يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي نقطة محورية للتجارة في بيئة تجارية تزداد تعقيداً». وأشارت هيل إلى أن الذكاء الاصطناعي بعيد تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، مع قدرته على تقليل تكاليف التجارة وزيادة الإنتاجية. ويأتي هذا في وقت يواجه فيه النظام التجاري العالمي اضطرابات كبيرة هذا العام، في أعقاب فرض إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سلسلة من التعريفات الجمركية.

زيادة سنوية بلغت 12.3%.. و31.64 مليار دينار إجمالي الموجودات الأجنبية مقابل 16.52 ملياراً المطلوبات

## البنوك الكويتية تعزز مراكزها الخارجية..

## صافي الموجودات الأجنبية عند 15,12 مليار دينار



ومن زاوية التحليل النسبي، بلغت حصة المطلوبات من إجمالي الموجودات الأجنبية نحو 52.2% في يوليو 2025، بعدما كانت عند مستوى أدنى في يوليو 2024، وفي المقابل، تراجع صافي الموجودات كنسبة من إجمالي الموجودات الأجنبية إلى نحو 47.8% مقارنة بنحو 53% قبل عام، وهو ما يشير إلى تنامي الوزن النسبي للمطلوبات في هيكل المراكز الخارجية. ومع دخول النصف الثاني من العام، يتوقع أن تواصل البنوك المحلية تعزيز موجوداتها الأجنبية مستفيدة من الفوائض المالية وارتفاع مستويات السيولة، غير أن نمو المطلوبات سيبقى تحت المراقبة الدقيقة، خصوصاً إذا استمرت وتيرته بوتيرة تفوق نمو الأصول. وسيظل الأداء المستقبلي مرهوناً بتطورات أسعار الفائدة العالمية، وأوضاع الأسواق المالية الدولية، إلى جانب السياسات الرقابية التي يتبناها بنك الكويت المركزي لضمان التوازن بين التوسع الخارجي وإدارة المخاطر.

دينار للبنوك و5 مليارات دينار مصنفة ضمن «أخرى» في يوليو 2025، مقارنة بـ 5 مليارات دينار للبنوك في يوليو 2024، وسجلت القروض من البنوك الأجنبية ارتفاعاً لتصل إلى 2,4 مليار دينار مقابل 1,3 مليار دينار قبل عام، أي بزيادة قدرها 1,1 مليار دينار ونمو نسبته 84.6%. فيما بلغت المطلوبات الأخرى نحو 1,9 مليار دينار في يوليو 2025 مقابل 2,1 مليار دينار في يوليو 2024، أي بانخفاض قدره 200 مليون دينار ونسبة انخفاض 9.5%.

ورغم أن نمو المطلوبات جاء بوتيرة أسرع من نمو الموجودات، فإن الفارق الإيجابي بينهما مكن صافي الموجودات الأجنبية من الاستمرار في الصعود، ما يبرز قدرة البنوك الكويتية على الحفاظ على وضعية مالية خارجية متمتعة. غير أن هذا التطور يكشف في الوقت ذاته عن زيادة مستوى الارتباط بالأسواق الدولية والتمويل الخارجي، وهو ما قد يجعل البنوك أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة العالمية والتحويلات في سيولة الأسواق.

ونمو نسبته 25.5%، وفي جانب الاستثمارات الأجنبية، تجاوز الرصيد حاجز 14 مليار دينار مقابل 11,6 مليار دينار قبل عام، مسجلاً زيادة بمقدار 2,4 مليار دينار ونمو نسبته 20.7%. أما الموجودات الأخرى فقد ارتفعت إلى 2 مليار دينار في يوليو 2025 مقارنة بـ 1,7 مليار دينار في يوليو 2024، أي بزيادة قدرها 0,3 مليار دينار ونسبة نمو بلغت 17.6%.

سجلت البنوك المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في صافي الموجودات الأجنبية بنهاية يوليو 2025، حيث بلغ نحو 15,12 مليار دينار، مقارنة بـ 13,46 مليار دينار في الشهر نفسه من عام 2024، أي بزيادة قدرها 1,66 مليار دينار تعادل نمواً نسبته 12.3% على أساس سنوي. ويعد هذا التطور إشارة واضحة إلى استمرار تحسن المراكز المالية الخارجية للقطاع المصرفي الكويتي، رغم الضغوط التي يشهدها التمويل العالمي. وفي جانب الموجودات، ارتفع الإجمالي إلى نحو 31,65 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، مقابل 25,32 مليار دينار قبل عام، ما يمثل زيادة قدرها 6,33 مليار دينار بنسبة نمو بلغت 25%. وتوزعت هذه الموجودات على الودائع لدى البنوك الأجنبية والقروض الممنوحة لها، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين والاستثمارات الأجنبية والموجودات الأخرى، ويعكس هذا النمو الواضح اتساع نشاط البنوك الكويتية في الأسواق الخارجية وتنويعها لمصادر العائد والفرص الاستثمارية، الأمر الذي يساهم في تعزيز ربحيتها ويمنحها مرونة أكبر في إدارة السيولة. وتتوزع الموجودات الأجنبية للبنوك على النحو التالي: سجلت الودائع لدى البنوك الأجنبية ارتفاعاً لتبلغ 6,5 مليارات دينار في يوليو 2025، مقارنة بـ 5 مليارات دينار في يوليو 2024، أي بزيادة قدرها 1,5 مليار دينار تعادل نمواً نسبته 30% تقريباً. وارتفعت كذلك القروض الممنوحة للبنوك الأجنبية لتصل إلى 2,98 مليار دينار مقابل 2,2 مليار دينار في يوليو 2024، بزيادة قدرها 0,78 مليار دينار ونمو نسبته 35.5%. كما بلغت التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين نحو 5,9 مليارات دينار، منها 151,8 مليون دينار بالعملة المحلية، مقارنة بـ 4,7 مليارات دينار في يوليو 2024، أي بزيادة قدرها 1,2 مليار دينار